الوحدة التدريبية الثانية
سياسات وبرامج تمكين الشباب العربي

تابع/ تمكين الشباب العربي الواقع والتحديات

المحور الثاني- الشباب والحكم الجيد والحريات:

- يعد هذا الأمر صعب في حد ذاته، لأنه يتعلق بأكثر الأرقام تعقيدا في معادلة الحياة السياسية العربية، وهو الشباب. وببساطة: ماذا نعرف عن الشباب عموماً، وموقعهم على الخريطة السياسية أو أجندة وسياسات الإصلاح السياسي في الدول العربية، وإلى أي مدى يعتبر الشباب جزء من المشكلة أو كيف يصبح جزء من الحل؟
- وهناك سلسلة من الأسئلة المعلوماتية التي تعوز أي باحث حتى يستطيع الفحص والتمحيص ويتمكن من التحليل حتى نرى مقترحات واقعية (workable) في شأن إشراك الشباب في عملية التحول نحو الديمقراطية، وكيف نفعّل دور الشباب في إرساء مبادئ الحكم الجيد (أو الحاكمية، أو الحكمانية، أو الحكم الصالح، أو الحكم الرشيد،...إلخ) فحتى المصطلح ذاته مصحوب بالغموض ويسبب قدراً من الارتباك، لدى النخبة، وكذلك الشباب.

- قد يرى البعض أن الاستهلال بهذا التحفظ يعد نوعاً من الاستباق، والمصادرة على النقد بشأن نقص البيانات عن واقع المشاركة السياسية للشباب ونظرتهم إلى الحريات السياسية وآليات تطبيق الحكم الجيد، إلا أن الحقيقة هي كذلك تقريباً. فهناك أسئلة تحتاج إلى بيانات محددة، مثل:

✓ ما هو تعريف الشباب في الدول العربية من الناحية السياسية؟، أي ما هو سن الناخب، وسن المرشح، وسن شاغلي المناصب السياسية والتنفيذية ؟

✓ ما نسبة مشاركة الشباب في الانتخابات (البرلمانية والمحلية والرئاسية)؟

✓ ما حجم عضوية الشباب في الأحزاب والنقابات والجمعيات الأهلية والنوادي الاجتماعية؟

✓ ما هي إحصاءات البطالة بين الشباب، بدقة؟، وما نسبة الشباب الراغبين في الهجرة إلى الخارج؟

✓ ما هي مؤشرات النوع بين الشباب؟، والتشابه والاختلاف بين الشباب والشابات؟

- وغير ذلك من الأسئلة التي تتجاوز الإحصاءات إلى التحليل، وهي هامة أيضا، ومفتقدة كذلك في الواقع العربي. وقد لا تكفي دراسات الحالة أو التقديرات الجزافية في هذا، ولن تكون كافية للباحث ولا حتى للمخطط، الذي من المفترض ألا يضع سياسة بشأن الشباب إلا بعد معرفته الدقيقة والحقيقية بأوضاع الشباب، فهل اهتمت الحكومات العربية ببناء قواعد بيانات حول الشباب، أو راجعت طرق ونماذج جمع البيانات لتعيننا على استخراج هذه المادة المعلوماتية المحورية؟، فعلى سبيل المثال، من يستطيع معرفة نسبة مشاركة الشباب في الانتخابات، أو حتى عضويتهم في الأحزاب السياسية إلا إذا كانت لدينا الرغبة في إعداد قواعد بيانات "صديقة للشباب" (Youth Friendly)؟

- في هذا السياق، نهدف إلى طرح إطار لتحليل أوضاع الشباب في الدول العربية من حيث دورهم في بناء مؤسسات الحكم الجيد وتعزيز الحريات، كفاعل وكمستفيد، كما تتضمن بعض المقترحات لتحسين أوضاع الشباب في مجال المشاركة والمساهمة في عملية الإصلاح.
- وينطلق الإطار الفكري لهذا الجزء من البرنامج التدريبي من مقولة "تواضع مستوى التمكين السياسي للشباب في الدول العربية"، ويرصد خمسة مفاصل رئيسية في أزمة مشاركة الشباب في الحياة السياسية، لتكون محل مناقشة ومراجعة لأوجه التشابه والاختلاف بفعل الظروف المحلية والوطنية.وفي هذا الإطار سيتم مناقشة محورين هما:
  - ✓ الحكم الجيد كمدخل لتمكين الشباب.
  - ✓ أزمة في المشاركة السياسية للشباب.

الحكم الجيد كمدخل لتمكين الشباب:

- يمكن الحديث عن "التمكين" كمكون بنائي في عملية الحكم الجيد، أو كمنتج مصاحب لها، وفي الحالتين يصبح لدينا عدة مؤشرات أساسية لقياس "نوعية" الحكم، أهمها درجة كبيرة من احترام سيادة القانون، والشفافية في صنع القرار وآليات المحاسبة، وتشجيع المشاركة في الحياة العامة.
- والحكمة الأخلاقية التي تقضى باعتبار مشاركة الشباب هدفاً رئيسياً في استراتيجيات وسياسات الإصلاح، وطنياً وعالمياً، تستند على مبدأ مفاده أن "ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب": أي أن تمكين الشباب يتطلب إعادة النظر في التشريعات والسياسات والممارسات من منظور الجيل، طالما اعتبرنا تمكين الشباب هدفاً أو وسيلة للإصلاح والتنمية.

فكيف ننظر إلى مفهوم التمكين السياسي للشباب؟، وما علاقته بالحكم الجيد؟

اتجاهات الجدل حول تمكين الشباب يمكن ملاحظة ثلاثة مدارس في النظر إلى موضوع تمكين الشباب:

(أ) المدرسة المثالية:

- وترى أن مشاكل الشباب هي مشاكل المجتمع، وبالتالي فإن تمكين الشباب يأتي في إطار تمكين المجتمع. وفي نظر هذه المدرسة فإن انخفاض مستوى المشاركة بين الشباب هو مجرد العَرَض (symptom)، أما المرض فهو تأخر مستوى تطور المؤسسات السياسية وهشاشة مؤسسات صنع وإنفاذ "سيادة القانون"، أي تدني مستوى الحاكمية في بناء السلطة وعملية صنع السياسة واتخاذ القرار.

- وحسب هذه النظرة، فإن قدرة (potential) الشباب العربي لم تكتشف جيداً، وأن الشباب قادر على الانطلاق وريادة النهضة إذا ما تغيرت البيئة الحاكمة لسلوكه وتفعيل قدراته، أي المناخ المحيط بالشباب.
- والملفت للانتباه أن هذه النظرة تتردد بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة على السواء، ولكن بغرض مختلف، فتقول الأخيرة أن البيئة "الداخلية" هي المشكلة (مثلا: الإرادة السياسية، القوانين، السياسات..) بينما تقول الأولى أن البيئة "الخارجية" هي المشكلة (نقص الموارد الطبيعية الوطنية، تحديات إقليمية اقتصادية واستراتيجية، مخاطر خارجية تهدد الأمن الوطني..).
- وهذه المدرسة ترى أيضا أنه من غير الضروري "حصحصة" الديمقراطية، بالحديث عن الأنشطة التي تسمى "التمييز الإيجابي" للمرأة مثلا، أو للأقليات الدينية أو للطبقة العاملة... بل إن الأهم هو إصلاح مؤسسات الحكم، لتكون جيدة، من خلال احترام سيادة القانون ومبادئ الشفافية.

(ب) المدرسة النفعية:

- وترى أن مشاكل الشباب تختلف عن مشاكل المجتمع، وأنها لا ترتبط مباشرة بمستوى الحكم الجيد. ويترتب على تلك النظرة إعطاء الأولوية للخدمات الموجهة للشباب، مثل الأنشطة الترفيهية والرياضية أو بناء مساكن الشباب، والقول بأن الشباب يريد الانضمام إلى سوق العمل وليس الانضمام إلى الأحزاب (بطريقة: سأعطيك سمكة، فلا تهتم بالمشاركة في الصيد..، وطالما لن تتعلم الصيد فلن يؤثر كلامك حول قراراتي!!).
- ويترتب على هذه النظرة النفعية لتمكين الشباب أن المرء سيواجه معضلة علمية وسياسية، تضطره إلى المفاضلة في أولويات السياسات العامة بشأن الشباب بين مواجهة البطالة باعتبارها مشكلة اقتصادية وإصلاح آليات سوق العمل باعتبارها مشكلة سياسية وإدارية.
- وفي هذه الحالة يتم القبول بهامش "ضيق" من الحريات والمشاركة السياسية باعتبار أن هذا الهامش سوف يتسع بعد انخفاض حدة المشكلة الاقتصادية وعند توافر الموارد المالية اللازمة لتلبية احتياجات الشباب من الخدمات، ويتم الترويج لثقافة تبرر النقص في الحريات بالتقدم في الخدمات.

(ج) المدرسة النخبوية :

- وترى أن لدينا ما يكفي من الديمقراطية، و"التغيير قبل التمكين"، لأننا نحتاج أولاً لتغيير ثقافة الشباب حتى يستوعب زيادة مساحة الديمقراطية والحريات ويستأهل التمكين لكي تتاح له فرصة الوصول إلى مواقع القيادة. وقد يتطرف رأي هذه المدرسة بالترويج لفكرة أن "الشباب لا يستحق أكثر من هذا..."، و"أن الشعوب العربية أمية تعليمياً وسياسياً، وتخضع لتقاليد قبلية وعصبية، ولا تصلح للديمقراطية.. وهكذا الشباب في هذه الشعوب..".
- وهذه النظرة النخبوية غالباً ما تكون تكنوقراطية أيضا، لأنها ترادف بين "التمكين والتعيين"، فتقوم بإعادة تعريف مفهوم تمكين الشباب إلى مؤشرات كمية - غير دالة غالبا- على الحالة النوعية، مثل الزعم بأن تعيين بضعة وزراء من الشباب دلالة كافية وقاطعة على تحقيق التمكين السياسي للشباب ككل، أو القول بأن "الخطاب السياسي يؤكد على مشاركة الشباب أما المجتمع فهو الذي لا يستوعب هذا الخطاب..."، أو "تم إنشاء مجلس للشباب ولا يحق لأحد بعد ذلك الحديث باسم الشباب".

(د) نظرة واقعية "مقترحة"

النظرة التي يمكن طرحها للتعامل مع مفهوم تمكين الشباب، تنطلق من الأسس التالية:

- ✓ البعد عن التعميمات بدون معرفة الحقائق، واستخدام التفكير العلمي. ولهذا، نحتاج إلى استثمار هام في أنشطة جميع البيانات وأجراء البحوث حول الشباب قبل اتخاذ قرار بشأن تمكين الشباب (وذلك من زوايا النشاط السياسي والأوضاع الاقتصادية والثقافات السائدة والقدرات الفعلية والكامنة..)، أو قبل القفز إلى الحكم على قدرات الشباب فيما لو تم تمكينهم من مواقع التأثير.
- ✓ أصحاب المصلحة يتحدثون عن أنفسهم، ولا يتحدث غيرهم عنهم، تحقيقا لفكرة العدالة القانونية، وبما يسرى بحق المرأة أيضا. بهذا المعنى، نحتاج إلى إتاحة فرصة للدخول إلى مواقع صنع القرار أمام الشباب، ونقل المعلومات والاتصال ثنائي الاتجاه، مما يتطلب وجود مراكز استطلاع رأي، تتصل بالشباب مباشرة وتكون مستقلة.

- إدراك الفارق بين التمكين من ناحية والمشاركة من ناحية أخرى. أي أن التمكين "حق للشباب وواجب على الدولة"، وهو يؤثر أيضا في - وإن كان لا يتوقف على- كونه "واجباً على الشباب وحق الدولة عليهم". بعبارة أخرى، فإن هذه النظرة تسمح بقبول التنوع داخل الجيل بين شباب يميلون إلى المشاركة أكثر من غيرهم، أو قد لا يقبل الشباب على شغل مواقع معينة، ولكن المهم أن يكون لهم الخيار، شكلا وكذلك من حيث القدرات أو الإمكانية (empowered). وتتضح علاقة التأثير المتبادل بين الحق والواجب وتظهر في التفاعل التصاعدي بين الممارسة والوعي. التدرجية والشمول في سياسات التمكين. أي أنه لا يجب وضع النتائج قبل معرفة المقدمات، ومن ثم لا يصح أن نختزل التمكين (كظاهرة نوعية) في مساحة "حصة" الشباب في الهياكل السياسية والإدارية كمؤشر رقمي من أجل القفز على المقدمات بالقول بأن التمكين تحقق بتخصيص حقائب وزارية لعناصر من الشباب (بصرف النظر عن طبيعة الآلية ذاتها التي يتم من خلالها انتقاء هذه العناصر الشابة)، كما لا يصح أيضا القول بأن تمكين الشباب لم يتحقق مطلقا طالما لا يشغلوا نصف الحقائب، باعتبارهم "نصف الحاضر"، مثلاً.

- **والمقصود بالتدرجية** في هذه النظرة هو فقط في مجال التعايش مع تفاوت مستويات الأفراد في القدرة على الإنجاز (شاب طموح وآخر كسول) والارتقاء بمستوى إنجازهم من خلال وسائل التنمية الاجتماعية (التوعية، التدريب..)، أما على مستوى التمكين القانوني فالحديث عن التدرجية يصبح مسألة أيديولوجية وربما حزبية، ذلك لأن النظرة إلى التمكين بهذا الشأن تكمن في تأمين قدرة الجميع على الفعل، وليست نتائج الفعل الفردي.
- **أما الشمول** في سياسات التمكين فينصرف إلى المؤسسات الحكومية والأهلية، العامة والخاصة، وإن كانت مسئولية الدولة، وبحكم امتلاكها لأدوات الفعل، تقع عليها عبء الريادة، والقيام بالقدوة. ولا يجب أن يتعارض القول بدور الدولة مع نظرية البدء بالمجتمع، أو من القواعد الأولية للجماعة (grassroots)، لأن هذا القواعد الأولية في المجتمعات العربية لا تتمتع - بفعل الدولة- بالاستقلالية اللازمة لكي تكون فاعلا وشريكا للدولة، وهو ما أبرزته تقارير التنمية الإنسانية العربية في حديثها عن أزمة المجتمع المدني.

ما علاقة الحكم الجيد بتمكين الشباب؟

✓ **سيادة القانون:**

- من خلال تجريم ومكافحة الواسطة مثلا، لأنها تضع حائلا بين قدرات الشاب وإنجازه، لسبب مادي وهيكلي خارج عن إرادته، ومن ثمّ فتح الفرص أمام الشباب الراغب في المشاركة واختبار قدراته، ثم تنميتها لزيادة قدرته التنافسية، وهكذا..
- وتسير ترجمة معيار "سيادة القانون" من منظور الشباب في اتجاهات مشابهة، مثل احترام معايير العدالة في التشغيل بالوظائف العامة وفي الترقي وتوزيع أعباء وعوائد التنمية الاقتصادية، كما تتمثل في اتحادات طلابية منتخبة، واختيار شفاف للمبعوثين للدراسة بالخارج، وفرص الاستثمار وإنشاء مشروعات خاصة.. وغيرها.

- ✓ **الشفافية والمحاسبة:**

- من خلال إلغاء تسييس العلم والمناهج الدراسية ونظم التعليم، مثلاً، وكذلك من خلال حرية مراقبة البيانات وحرية الحصول على المعلومات، وانفتاح المؤسسات السياسية وأجهزة صنع القرار أمام الشباب، وعلى أساس معرفته بالحقائق، ومن ثمّ تتوافر أمامه البدائل المختلفة ويستطيع أن يحكم على الأمور بنفسه.

- ✓ **المشاركة:**

- من خلال رفع حواجز المشاركة وإتاحة الفرصة أمام الشباب للانخراط في الأحزاب والجمعيات المدنية، وتقليل الميل إلى العزلة الناتج عن الإحباط، وكذلك من خلال إعادة النظر في أعمار المشاركة السياسية (بداية من الانتخاب ووصولاً إلى تولي المواقع القيادية)..

- وبالطبع، سوف يكون الأمر أكثر صعوبة بالنسبة للمجتمع ككل، وللشباب بوجه خاص، كلما انخفض مستوى احترام آليات الحكم الجيد بالمعنى السابق. وفي مناخ يسيطر فيه شخص أو بضعة أشخاص على السلطة، في مختلف مستوياتها، ودون الخضوع للمحاسبة، فإن إشكالية تمكين الشباب تصبح جزء من إشكالية نظام الحكم ككل.

وبذلك، يمكننا استعراض واقع الدول العربية على مستوى مؤشر الحكم الصالح أو الحوكمة أو الحاكمية، لكي تتضح الصورة بشكل أوضح، وذلك من خلال الآتي:

- طور كوفمان وكرادي وزيدا لوباتن، مؤشراً مركباً لإدارة الحكم، سمي بمؤشر الحاكمية، واعتمد على مؤشرات فرعية تعدها هيئات متخصصة. وقد تم تعريف الحكم لغرض هذا المؤشر على أنه التقاليد والمؤسسات التي يتم بواسطتها ممارسة السلطة. ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مجالات رئيسية هي:
  - **مجال إختيار ومحاسبة وتغيير الحكومة**: ويتكون من مؤشر التعبير والمساءلة (Voice and Accountability)، ومؤشر الاستقرار السياسي والعنف (Political Stability and Violence).
  - **مقدرة الحكومة**: ويتكون من مؤشر كفاءة واقتدار الحكومة والعبء التنظيمي والرقابة (Government Effectiveness Regulatory Quality).
  - **احترام المؤسسات**: ويتكون من مؤشر حكم القانون (Rule of Law) والفساد السياسي والإداري (Control of Corruption).

ويتم إعداد هذه المؤشرات لتأخذ القيمة بين سالب 2.5 للتعبير عن أدنى درجة للتطور المؤسسي، وموجب 2.5 للتعبير عن أعلى درجة للتطور المؤسسي. وبناءً على هذا المؤشر، فإنه يتم تصنيف المؤسسات كما في الجدول التالي.

جدول

تصنيف المؤسسات حسب مؤشر الحاكمية ويأخذ القيمة (بين - 2.5 و +2.5)

حالة المؤسسات	قيمة المؤشر
متدنية للغاية	تتراوح بين -2.5 و -1
متدنية	تتراوح بين -1 و صفر
متوسطة	تتراوح بين صفر و 1
متقدمة	تترواح بين 1 و2.5

كما يبن الشكل التالي أوضاع الدول العربية بحسب مؤشر الحاكمية.

شكل

مؤشر الحاكمية لبعض الدول العربية (2013/2000)

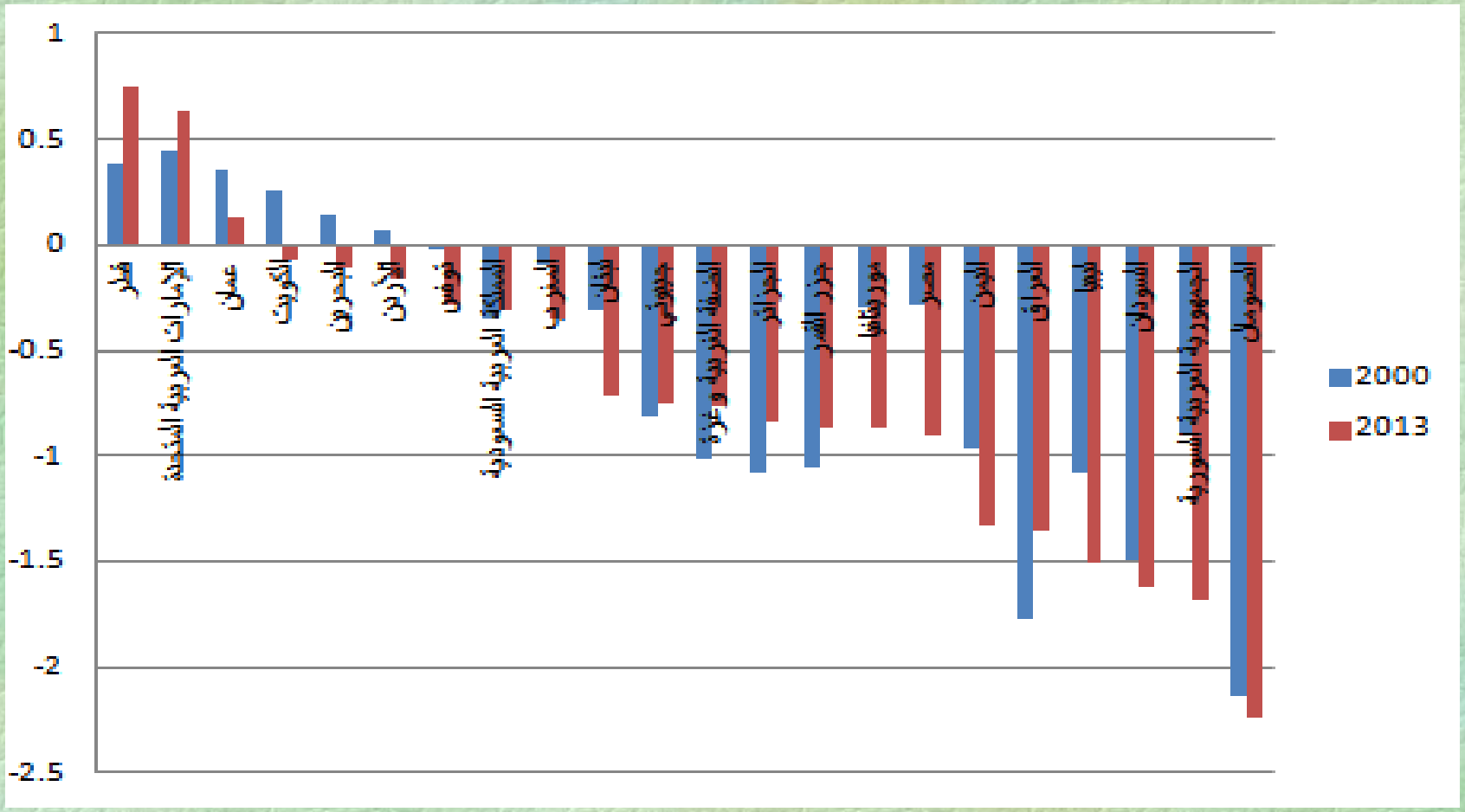

- يتضح من الشكل السابق بأن السواد الأعظم من الدول العربية قد حققت نتائج منخفضة على مستوى مؤشر الحاكمية في الفترة الممتدة من عام 2000 حتى عام 2013، حيث أنه من الملاحظ أن معظمها كانت تحقق نتائج سلبية، مما يدل على ضعف المؤسسات العربية في تحقيق المعايير المطلوبة منها "كضمان حرية التعبير والمساءلة، ومقدرة الحكومة في عملية تنفيذ سياساتها وتعهداتها، ومدى تطبيق القانون واحترام مؤسسات الدولة".

أزمة في المشاركة السياسية للشباب العربي:

- يوجد الآن ما يقرب من مليار نسمة من الشباب الذين تقع أعمارهم ما بين15 عام و 24عام، وفقاً لتعريف منظمة الصحة العالمية (WHO)، أي حوالي 17- 18% من مجموع البشر، أو أكثر من سدس سكان الأرض. وتعتبر مكافحة الفقر والأمية بين الشباب من أبرز أهداف الألفية السابقة والجديدة، وأولويات البرنامج العالمي للشباب، باعتبار أن إدراك احتياجات الشباب وتفعيل دورهم ركن محوري في عملية التنمية، وبناء آليات الحكم الجيد. إلا أن واقع الحال في الدول العربية، إجمالا، يوضح التعثر الكبير في مجال تمكين الشباب، اعتبرته تقارير التنمية الإنسانية تحدياً جوهرياً يرقى إلى مستوى الأزمة.

خمسة مشاهد في "أزمة التمكين السياسي للشباب":

- هناك خمسة مشاهد أساسية تعبر عن أزمة التمكين السياسي للشباب في الدول العربية، وربما تصلح أيضا كمدخل للإصلاح ضمن إطار الأهداف التنموية بشأن الشباب. وسوف نجد حالة من الاستقطاب بين اطروحات وسياسات التعامل مع تمكين الشباب في كل من المشاهد التالية، بين الذي يجب أن يكون وما هو متحقق بالفعل.

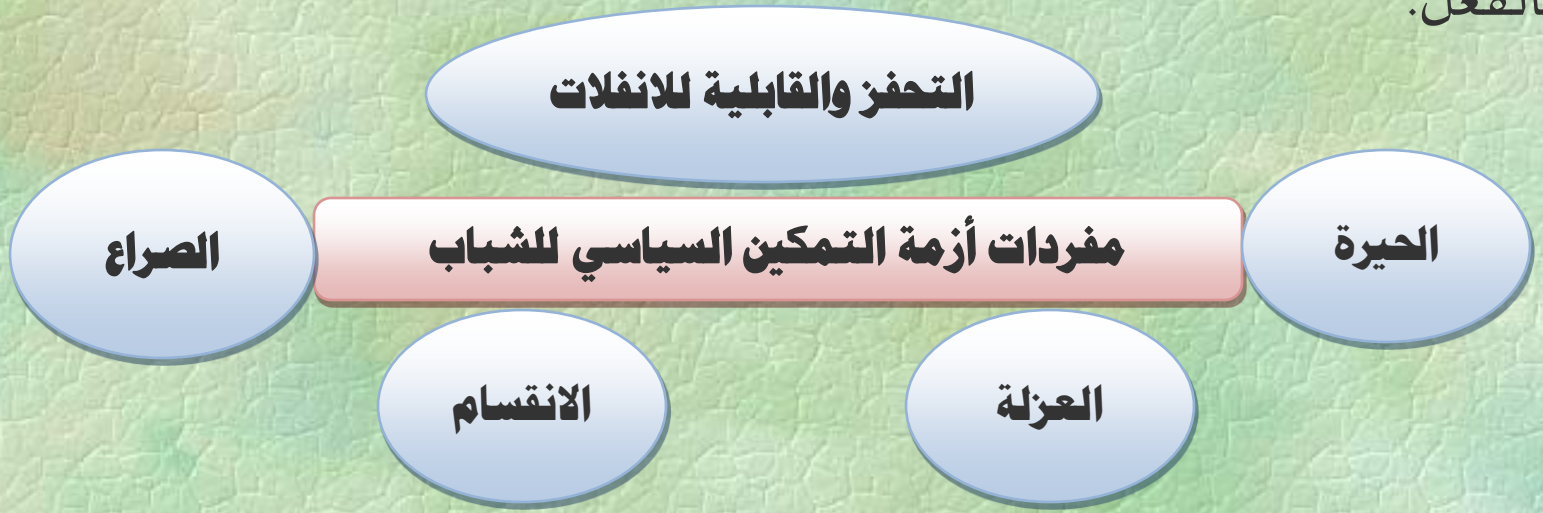

المشهد الأول: الحيرة

- هناك نوع من الحيرة لدى الشباب العربي، حيث أنه يجد العالم يتغير بمعدلات كبيرة ومتسارعة، إلا أن حال التغير في الأقطار العربية يتم بمعدلات أبطأ كماً ونوعاً، ونعتمد أكثر وأكثر على الخبرات الخارجية، ونرفضها لكننا نعيش بها، ولا نستطيع أن نقدم البديل المناسب معنا ومع بيئتنا وثقافتا. ويصاحب هذه الحيرة سلوكيات شائعة تتسم بالقلق والأخذ بالأحوط. ومن أبرز مسببات تلك الحيرة:

✓ اختلال في مسألة فهم الأحداث الجارية.

✓ من يثق بالشباب.

✓ شيخوخة مبكرة وشباب متأخر.

✓ بساطة المطالب وتعنت النخبة.

✓ صورة الإعلام لدى الشباب وصورة الشباب في الإعلام .

المشهد الثاني: العزلة

- ربما يلاحظ أن المشهد الأول مليء بالتساؤلات، تعبيراً عن الحيرة والارتباك. ويأتي المشهد الثاني تالياً أو حتى مصاحباً لمشهد الحيرة. والعزلة التي يجنح إليها الشباب قد تكون خياراً يسلكه البعض بسبب الحيرة وفي نفس الوقت غياب قنوات التعبير، فيضعف الحافز نحو المشاركة في عملية التنمية، ويبحث عن أطر بديلة.
- وعندما يتم تكريس العزلة من أجل كبح جماح وطموح الشباب (مثلا: البعد عن إعلام الحوار السياسي والإغراق في إعلام الترفيه) فإنها قد تتحول إلى ظاهرة مرضية، وقد تخرج في قنوات "غير مشروعة" أو غير محسوبة تارة أخرى، وتؤدى إلى ارتباك المعادلة السياسية ولو لفترة ما. ويمكن التعرف على العزلة وما تسببه على النحو التالى:
  - ✓ الاستقطاب بين أُطر رسمية قديمة وأُطر سرية جديدة.
  - ✓ تباين الأولويات.
  - ✓ نسمع طحنا ولا نرى طحينا. (ضعف مصداقية الخطابات الموجهة للشباب)
  - ✓ ثقافة عزلة قوية أمام آليات تمكين ضعيفة.

المشهد الثالث: الانقسام

- يؤدى استمرار العزلة إلى ترسيخ الانقسام، سواء بين النخبة والمجتمع، أو بين الشباب والسياسة. وقد يعمد النظام السياسي والنخبة الحاكمة إلى إبعاد الآخرين عن المشاركة في السلطة، إلا أن ثقافة الانقسام قد تتطور بشكل غير متوقع وتكون في غير صالح النظام القائم ذاته.
- وكثيرة هي الدراسات التي تشير إلى ظاهرة الاغتراب الاجتماعي والنفسي، وخصوصاً لدى الشباب، مما نتج عنه افتقاد الأمن والتواصل مع الآخرين وما يرتبط بذلك من شعور بالوحدة أو الخوف، وعدم الإحساس بتكامل الشخصية، وشعور الشاب بأنه ضحية ضغوط غامضة ومتصارعة يعيشها المجتمع، ويشعر بعدم القدرة على ضبط الأحداث والتحكم فيها، وبالتالي يفقد الثقة في نفسه وتترسخ لديه قيم السلبية والقلق والرفض. وقد يحاول البعض التعبير عن أزمته بأشكال عنيفة أو ينسحب من الواقع و يهجر المجتمع، إلى الخارج أو إلى الماضي. وتبدو تجليات مشهد الانقسام في زيادة حدة الاستقطاب وتعدد مجالاته بين الشباب أنفسهم، من تلك التجليات الآتي:

- ✓ الانقسام على محور "الديني" و"البراجماتي".
- ✓ معضلة "المشروع" أم "الشرعي".
- ✓ انقسام بين تيار "متفائل" وتيار "متشائم".
- ✓ الاختلاف بين "شباب يلوم الحكومة" و"شباب يلوم الشباب".

المشهد الرابع: الصراع

- عندما تتغير أوزان التيارات المنقسمة بين الشباب وتتوفر عوامل مهيئة ومحفزة، يتحول الانقسام إلى صراع. وقد يكون الصراع داخلياً (بين تيارات الشباب) أو اجتماعياً بين الشباب والنخبة، كما قد يكون مكشوفاً (overt) أو يكون مخفياً (covert)، المهم كيف نتعامل معه؟
- ولعل التجسيد الأكثر انتشاراً للصراعات الجيلية في المجتمعات العربية يتعلق بنظرتنا تجاه العلاقة بين الفرد والجماعة، حين تكرس النخبة أولوية الجماعة على الفرد (وبالتالي تكون "الحكمة" لدى النخبة التي تتحدث باسم الجماعة) في مقابل تغليب رأي الفرد على مصالح الجماعة (بدعوى "عدم حكمة" الشباب التي تجعلهم يضعون رغباتهم الذاتية قبل مصالح الجماعة). ثم يأتي دور العولمة "الاتصالية" وتباغت ثقافة الوصاية والحكم الأبوي التي بررت تجاهل "مطالب الشباب" طويلا، ووفرت للشباب فرصاً للمقارنة وأدوات حركة أكثر شفافية وحرية وساعدته على اكتشاف أنه مستقل ويمكن أن يعزز استقلاليته، بالمعنى النسبي على الأقل، لأنه أصبح قادراً على تحقيق الكثير مما عجز عنه من خلال الأطر الرسمية للمشاركة وذلك من خلال التقنيات الاتصالية الحديثة. (قد يكون الربيع العربي خير دليل على ذلك).

ومن أوجه ذلك الصراع ما يلي:

- ✓ الصراع حول تمثيل الشباب.
- ✓ الصراع حول جاهزية الشباب.
- ✓ الصراع حول الأولويات.
- ✓ الصراع حول "التغيير".

المشهد الخامس: التحفز والقابلية للإنفلات

- هل يبدو الشباب العربي وكأنه أصبح قابلا للاشتعال (flammable)؟، وهل نشهد نقطة تحول جيلي في منظومة السياسة والحكم في الدول العربية أم نعيش مخاض مرحلة إصلاحية سلمية يدخل فيها الشباب العربي كفاعل وشريك في عملية التجديد السياسي؟
- والواقع أن النخب العربية قد عمرّت طويلاً، وبالتالي ظهر جيل أو أكثر قليلاً من الشباب الذي لم يتم استيعابه، وقد يصبح أقرب إلى الانفلات (uncontrollable) بالمعنى السلوكي، وربما السياسي أيضاً. فالحكومات تحذر من القفز نحو مجهول، بينما يبدو الشباب متحفزا للقفز، وذلك في مرحلة ما قبل الربيع العربي
- وربما يلاحظ المرء الانخفاض النسبي في أعمار قيادات المعارضة (بأطيافها ووسائلها) وأنها تطرح وسائل أكثر جرأة وسلوكا أكثر فتوّة من النخب الحاكمة، لا سيما أن هذه القيادات الشابة المعارضة تتعاطى مع اختلالات موضوعية في أداء الحكومات العربية بشأن الحكم الجيد والديمقراطية.

- إن هذا التحفيز والقابلية للانفلات قد أدت إلى انفجار برميل البارود في الوطن العربي، وسحب الشرعية فجأة من السلطات القائمة، فقرر الناس وفي مقدمتهم الشباب الخروج إلى الشوارع والميادين من أجل إسقاط جدار الاستبداد، وإحداث التغيير المنشود الذي من المفترض أن يُفضي إلى حكم القانون، والعدالة والمساواة، والشفافية وحرية العيش، ومنع الفساد، فبالرغم من وجود قيم وأهداف مختلفة بين فئات المحتجين، إلا أنه تعاون الجميع من الطلاب والعمال، العلمانيين والإسلاميين، اليساريين والقوميين، الرجال والنساء، الجميع احتجوا مع بعضهم البعض، وخرجوا إلى الشوارع والميادين العامة التي تحولت إلى منبر لهذه الجموع، وممثل سياسي لحقوقهم.

المحور الثالث- تعليم متواضع أدى لتقويض قدرات الشباب وضعف تمكينهم:

- إدارة التّعليم في أي نظام مجتمعي تتأثّر بعدد من القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأنماط الثقافية السائدة. والإدارة المركزية للتعليم في البلدان العربيّة جميعها إدارات حكومية. فهناك وزارة متخصّصة بشؤون التّربية والتّعليم العام والتعليم العالي والبحث العلمي تشرف على معظم مؤسسات التّعليم وتدير شؤونه. وفي بعض البلدان العربيّة، هناك مؤسسات أهلية تُعنى بشؤون التّعليم غير الحكومي، لكنّها مقيّدة باتجاهات الإدارة الحكومية وتعليماتها وتحت إشرافها، ولا تتمتّع باستقلال كامل في إدارة شؤون التّعليم.
- وبشكل عام، تتّسم إدارة التّعليم العام والعالي في البلدان العربية بالتقليدية والمركزية الشديدة وتضخم أعداد الموظفين، وقصور الثقافة المرتبطة بتقدير الوقت والإنتاج والعمل بروح الفريق، والموقف السلبي في استخدام التقنية الحديثة. فعلى الرغم من الانتشار الواسع لثقافة المعلوماتية، وتوظيف وسائل التقنية الحديثة ونظم المعلومات في المؤسّسات العامّة والخاصة في البلدان العربية، إلا أن الميدان التربوي بشقية التّعليمي، والإداري، بالإضافة إلى التعليم العالي قد تأخر عن نظرائه في هذه الميادين، وظلت الإدارات التّعليمية في الغالب تسير وفق معطيات تقليدية قديمة، وبصورة غير متناغمة مع روح العصر الذي أضحت فيه المعلوماتية خياراً استراتيجياً لا غنى عنه.

- ومن جانب آخر، فإن تناول موضوع الإدارة التعليمية في البلدان العربية أمر فيه بعض الصعوبات نظراً لعدم تجانس الدول العربية، وبالتالي مجتمعاته وما تتضمنه من ثقافات مختلفة تنعكس غالباً في التقاليد التي تلعب دوراً مهماً في التأثير على النهوض بواقع التعليم نحو الأفضل. ومع هذا ليس من الصعب مقاربة دراسة واقع الإدارة التعليمية في البلدان العربية ككل في محاولة لتشخيص واقعه، خصوصاً من خلال أهم مفرداته المتمثلة في سهولة النفاذ للخدمات التعليمية، وتحليل نوعية هذه الخدمات ومدى تأثيرها على بناء القدرات الوطنية وتلبية متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة، إلى جانب تقييم علاقة النفاذ للخدمات التعليمية وتوزيع الدخل في البلدان العربية. بالإضافة إلى ذلك تحليل أهم المشكلات التي تواجه الإدارة التعليمية العربية، واقتراح بعض التوجهات التي تجعلها أكثر فعالية للقيام بدورها المناط بها.

1. سهولة النفاذ للخدمات التعليمية:

- إن تشخيص واقع النفاذ إلى الخدمات التعليمية في البلدان العربية يجب إن ينطلق من مفهوم النفاذ الحقيقي، أي المشاركة الفعلية والناجحة في التعليم بدلاً من المشاركة الرمزية التي لا تؤدي، في نهاية المطاف، إلى نتائج تربوية وتعليمية فعلية تخدم تطلعات الأجيال في العيش الكريم والحرية والعدالة الاجتماعية. وعلى هذا الأساس، اقتصرت التقارير الدولية والإقليمية في تحليلها لهذا المؤشر من خلال قياس نسبة الالتحاق بالتعليم بمختلف مستوياته كمؤشر رمزي للتعرف على مدى معدلات الالتحاق بالتعليم. ولاشك، أن المقاربة في التحليل الكمي والنوعي لهذا المؤشر، سيسهل التشخيص الفعلي لسهولة النفاذ للخدمات التعليمية بمفهومها الواسع والشامل.
- وبالرغم من سهولة الوصول إلى مصادر التعليم حالياً مقارنة بالماضي إلا أن المنطقة العربية لم تشهد نفس التغير الايجابي فيما يتعلق بمكافحة الأمية ومعدل التسجيل في المدارس الثانوية كما حدث في آسيا وأمريكا اللاتينية. وفي ذات السياق، بدأت بعض الدول العربية كالأردن والكويت من إجراء بعض الإصلاحات في مجال التعليم، بينما تأتي جيبوتي واليمن والعراق والمغرب في آخر قائمة البلدان العربية من حيث سهولة الوصول إلى مصادر التعليم والفاعلية والنوعية.

- وفي هذا الصدد قد نلاحظ بأن معدلات الالتحاق في مراحل التعليم الثانوي والعالي تعتبر متواضعة وتواجه تحديات على مستوى جميع الدول العربية دون استثناء، إذا ما قورنت بالمتوسط العالمي وبمعدلات الأقاليم الأخرى. ويوضح الجدول التالي هذه الفجوة بين الدول العربية المختلفة، مما يتطلب من الدول العربية إيلاء المزيد من الاهتمام لكل المراحل التعليمية بما فيها مرحلة تربية ورعاية الطفولة المبكرة، بالإضافة إلى تقديم مختلف أشكال الدعم والمساندة للمؤسسات التربوية والتعليمية.

جدول

النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم (2003 – 2013) (%)

الترتيب الدولي ٢٠١٤	الدولة	الثانوي	العالي
الدول العربية ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً			
٣١	قطر	١١١	٩١
٣٤	السعودية	١١٤	٥١
٤٠	الامارات	--	--
٤٤	البحرين	٩٦	٣٣
٤٦	الكويت	١٠٠	٢٢
الدول العربية ذات التنمية البشرية المرتفعة			
٥٥	ليبيا	١٠٤	٦١
٥٦	عُمان	٩٤	١٦
٦٥	لبنان	٧٤	٤٦
٧٧	الاردن	٨٩	٤٠
٩٠	تونس	٩١	٣٥
٩٣	الجزائر	٩٨	٣١

تابع / جدول

النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم (2003 – 2013) (%)

الدول العربية ذات التنمية البشرية المتوسطة			
١٠٧	فلسطين	٨٣	٤٩
١١٠	مصر	٨١	٢٧
١١٨	سورية	٧٤	٢٦
١٢٠	العراق	٥٣	١٦
١٢٩	المغرب	٦٩	١٦
الدول العربية ذات التنمية البشرية المنخفضةً			
١٥٤	اليمن	٤٧	١٠
١٥٩	جزر القمر	--	--
١٦١	موريتانيا	٢٧	٥
١٦٦	السودان	--	--
١٧٠	جيبوتي	٤٤	٥
--	الصومال	--	--

2. نوعية التعليم:

- للحكم على مستوى نوعية التعليم وجودته التي تعتبر المحك الرئيسي ليس لزيادة إنتاجية قوة العمل فحسب، بل والرقي بنوعية التعليم وجودة في البلدان العربية إلى مصاف الدول المتقدمة واللحاق بركب التقدم المعرفي. فيمكننا، هنا، إتباع ذات المنهجية الواردة في تقرير التنمية العربية، أي من خلال تحليل عدد من المؤشرات ذات الصلة المباشرة بقياس نوعية التعليم السائد في المنطقة العربية، لعل أهمها:

- **المؤشر الأول، "الرضا بنوعية التعليم"** (نسبة المجيبين بالرضا عن سؤال استطلاعات مؤسسة غالوب العالمية، هل أنت راضٍ أو غير راضٍ عن التعليم؟)، في الدول العربية، ومقارنته إقليمياً وعالمياً، حيث وصلت أعلى نسبة من المجيبين بالرضا في عام 2013 في حالة الإمارات (83%)، البحرين (82%)، قطر (72%). أما بقية الدول العربية، كما هو موضح في الجدول التالي، فقد تراوحت نسبة الراضون عن التعليم بين (67%) في حالة فلسطين، و (30%) في حالة موريتانيا، وعلى مستوى العالم بلغ المتوسط نحو (64%)، وجنوب آسيا (69%)، وأوروبا وآسيا الوسطى (57%). وتدل هذه النتائج على تواضع الرضا بنوعية التعليم في الدول العربية، سواء على مستوى الدول العربية كل على حده، أو على مستوى الدول العربية مجتمعة، مقارنة بالعالم وبعض الأقاليم.

جدول
مؤشر الشعور بالرضا بنوعية الخدمات التعليمية في البلدان العربية

الدولة	النسبة المئوية للرضا
قطر	٧٢
الامارات	٨٣
عمان	--
الأردن	٦١
البحرين	٨٢
الكويت	٦٥
فلسطين	٦٧
السعودية	٦٥
الجزائر	٦٤
جيبوتي	--

المصدر: استطلاعات جالوب العالمية، 2013.

تابع/ جدول

مؤشر الشعور بالرضا بنوعية الخدمات التعليمية في البلدان العربية

الدولة	النسبة المئوية للرضا
لبنان	٦٣
مصر	٤٠
تونس	٤٤
سورية	٤٣
العراق	٥٠
السودان	٣٨
المغرب	٤١
اليمن	٣٥

المصدر: استطلاعات غالوب العالمية، 2013.

- **المؤشر الثاني، تقييم "دليل التعليم"** (الرقم القياسي للتعليم المعدل حسب توزيع مستويات الدراسة، وهو أحد المكونات الثلاثة للرقم القياسي للتنمية البشرية تعليم، صحة، دخل)، نلاحظ أن هذا المؤشر يمثل ثلث قيمة دليل التنمية البشرية، ويقوم في الأساس على معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين، ونسبة الالتحاق الإجمالي بالمدارس الابتدائية والثانوية ومعاهد التعليم العالي مجتمعة ـ يعكس التوزيع غير العادل (على أساس سنوات الدراسة الموزعة توزيعاً عادلاً). لقد وصلت قيمة هذا الرقم في لبنان (0.479)، والأردن (0.543)، ومصر (0.339.)، والمغرب (0.264)، والعراق (0.328)، واليمن (0.179)، الأمر الذي يشير إلى أنه حتى، بافتراض، تحسن نوعية التعليم، إلا أن سنوات الدراسة ليست موزعة توزيعا عادلا بين الفئات الدخلية المختلفة. علماً بأن قيمة هذا الرقم تصل على المستوى العربي إلى (0.334) منخفضة وأقل من المتوسط العالمي (0.433)، بينما في أوروبا (0.639)، وفي أمريكا اللاتينية (0.502).

- **المؤشر الثالث، نتائج مواد الرياضيات والقراءة والعلوم**: (أداء التلاميذ البالغين من العمر 15 سنة في الرياضيات والقراءة والعلوم ، العلامات التي يحصل عليها التلاميذ في الفئة العمرية 15 سنة وما فوق في اختبار المهارات والمعارف في هذه المواد الأساسية للمشاركة في المجتمع)._لقد أظهرت نتائج عام 2012 في مواد الرياضيات والقراءة والعلوم التي شاركت فيها أربع دول عربية فقط، حيث حصلت هذه الدول على متوسط يقل عن (500)، بلغ لأعلى دولة الأمارات (434، 442، 448) على التوالي، تليها الأردن (386، 399، 409)، وتونس (388، 404، 398)، ومن ثم قطر (376، 388، 384). والجدير بالإشارة، أن هذه الاختبارات والتي قبلها لم يطرأ عليها أي تحسن ملحوظ في هذه الدول، مقارنة بالدول المتقدمة، مما يدل على أهمية إحداث نقلة نوعية في المناهج التعليمية من خلال إعادة هيكلة تلك التخصصات لتنسجم مع متطلبات التقدم المعرفي والتكنولوجي المعاصر.

- **المؤشر الرابع، ترتيب الجامعات العربية ضمن الجامعات العالمية:** يعتمد هذا المؤشر في قياسه على مجموعة من المؤشرات الفرعية، سواء من حيث كفاءة الجامعات أو عدد ونوعية البحوث المنشورة في المجلات المحكمة رفيعة المستوى، والتي بدورها تسهم بشكل مباشر في قياس نوعية التعليم السائد في هذه الجامعة أو تلك. وقد جاء تصنيف الجامعات العربية، وفقاً للتصنيف السنوي لعام 2014، كما كان متوقعاً، بالنسبة للجامعات العربية متأخراً بمراتب كثيرة، مقارنة ليس فقط بالنسبة للجامعات في الدول المتقدمة، بل بالنسبة لكثير من جامعات الدول النامية التي استطاعت أن تقطع مسافات طويلة في مسيرتها العلمية. ونستنتج من الجدول التالي، أن هناك جامعتان عربيتان فقط ضمن أفضل (500) جامعة، و(7) جامعات عربية ضمن أفضل (1000) جامعة، و(18) جامعة عربية تندرج ضمن أفضل (2000) جامعة على المستوى العالمي، لذلك، فإن أول الجامعات العربية تأتي في المرتبة (356) عالميا، وآخرها في المرتبة (2070). ومن جانب آخر، يجب الإشارة إلى أن هذا التحليل لتصنيف الجامعات العربية لا يقلل من الدور الذي تقوم به بعض الدول العربية في الارتقاء بواقع التعليم العالي إلى مستويات عالمية.

جدول
أفضل عشرين جامعة عربية وفقاً للتصنيف العالمي للجامعات لعام 2014

الترتيب العربي	الترتيب العالمي	الجامعة	الدولة
1	356	جامعة الملك سعود	السعودية
2	358	جامعة القاهرة	مصر
3	711	جامعة الملك عبد العزيز	السعودية
4	904	الجامعة الأمريكية بالقاهرة	مصر
5	911	جامعة المنصورة	مصر
6	915	الجامعة الأمريكية ببيروت	لبنان
7	918	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	السعودية
8	1033	جامعة الأمارات العربية المتحدة	الامارات
9	1223	جامعة الاسكندرية	مصر
10	1348	الجامعة الأردنية	الأردن
11	1358	جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية	السعودية
12	1467	جامعة النجاح الوطنية	فلسطين
13	1493	جامعة بنها	مصر
14	1649	جامعة قطر	قطر
15	1729	جامعة الزقازيق	مصر
16	1738	جامعة السلطان قابوس	عُمان
17	1935	جامعة اليرموك	الأردن
18	1949	جامعة الملك خالد	السعودية
19	2030	جامعة الملك فيصل	السعودية
20	2070	جامعة الخرطوم	السودان

المصدر: Ranking Web of Universities, 2014

- **المؤشر الخامس، هيكلية النظم التعليمية السائدة:** إن واقع النظام التعليمي في البلدان العربية (الأبنية المدرسية، هيكلية التعليم، المناهج الدراسية، المعلمون، الإدارة المدرسية، وسائل التعليم الجديدة، خدمة الدعم الدراسي، خدمة الإرشاد النفسي المدرسي، التقويم، والامتحانات.. الخ)، يؤكد، بما لا يدعو مجالاً للشك، أن مختلف عناصر النظام التعليمي السائد بكافة مراحله تتسم بمركزية شديدة ولا تتمتع بالمرونة في مواكبة المتغيرات الإقليمية والعالمية، ولا تشجع، في ذات الوقت، على الإبداع والابتكار. والنهوض بالنظام التربوي والتعليمي يتطلب الاعتماد بدرجة أساسية على مناهج تربوية ودراسية نوعية، ومعلم.

جودة التعليم في المنطقة العربية

من بين أبرز التحديات التي تواجه دول المنطقة العربية مسألة النوعيّة للتعليم وضمان الامتياز للجميع، بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج واضحة وملموسة في التعلّم، ولا سيّما في القراءة والكتابة والحساب والمهارات الأساسية للحياة. ويتعين على الدول بموجب هذا المؤشر أن ترصد وتُعد تقارير بشأن مؤشرات مثل: نسبة الطلاب إلى المعلمين، ونسبة الطلاب إلى قاعة الصف، ونسبة المدارس التي توفّر الوصول إلى المياه النظيفة، ونسبة المدارس المجهّزة بمرافق صحية، ومعدّل الكتب للطلاب وغيرها من المؤشرات الأخرى التي تمت الإشارة إليها في هذا التقرير. واستناداً إلى بيانات معهد اليونسكو للإحصاء، تراجع معدّل المعلمين إلى الطلاب في المنطقة العربية، تماماً كما تراجع على الساحة الدولية، حيث سجل المعدل في المنطقة العربية تراجعاً من 22.4% في عام 2000 إلى 18.8% في عام 2012وتراجعت المعدلات العالمية من 26.3% إلى 22.4% لذات الفترة.

شكل
نسبة الشباب العربي بحسب الجنس (15 - 19عامًا) القادر على الكتابة والقراءة، بحسب البلد، 2010

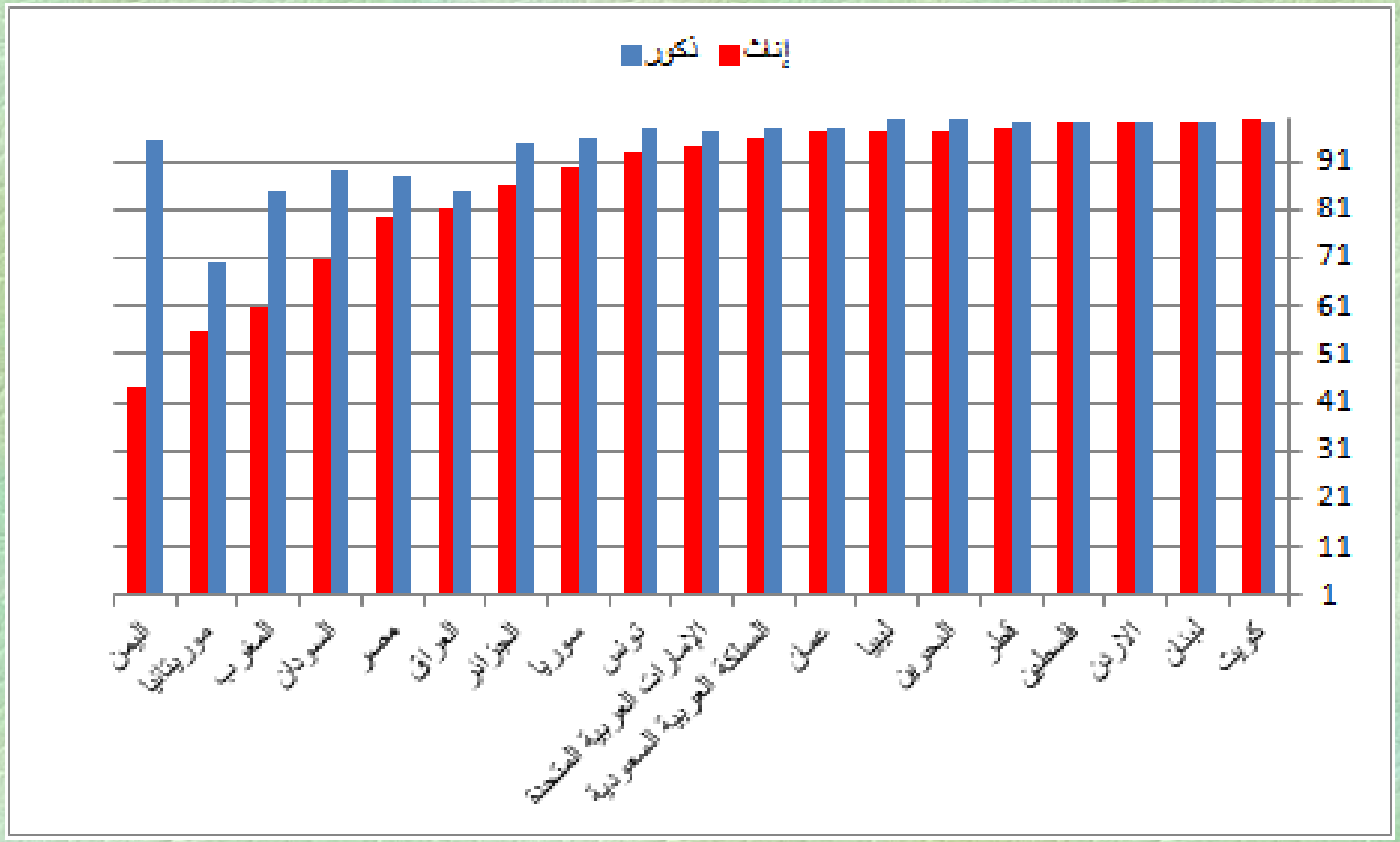

الشكل
معدل الالتحاق بالجامعات (18- 24عاماً) بحسب الجنس والبلد (حوالي عام 2010)

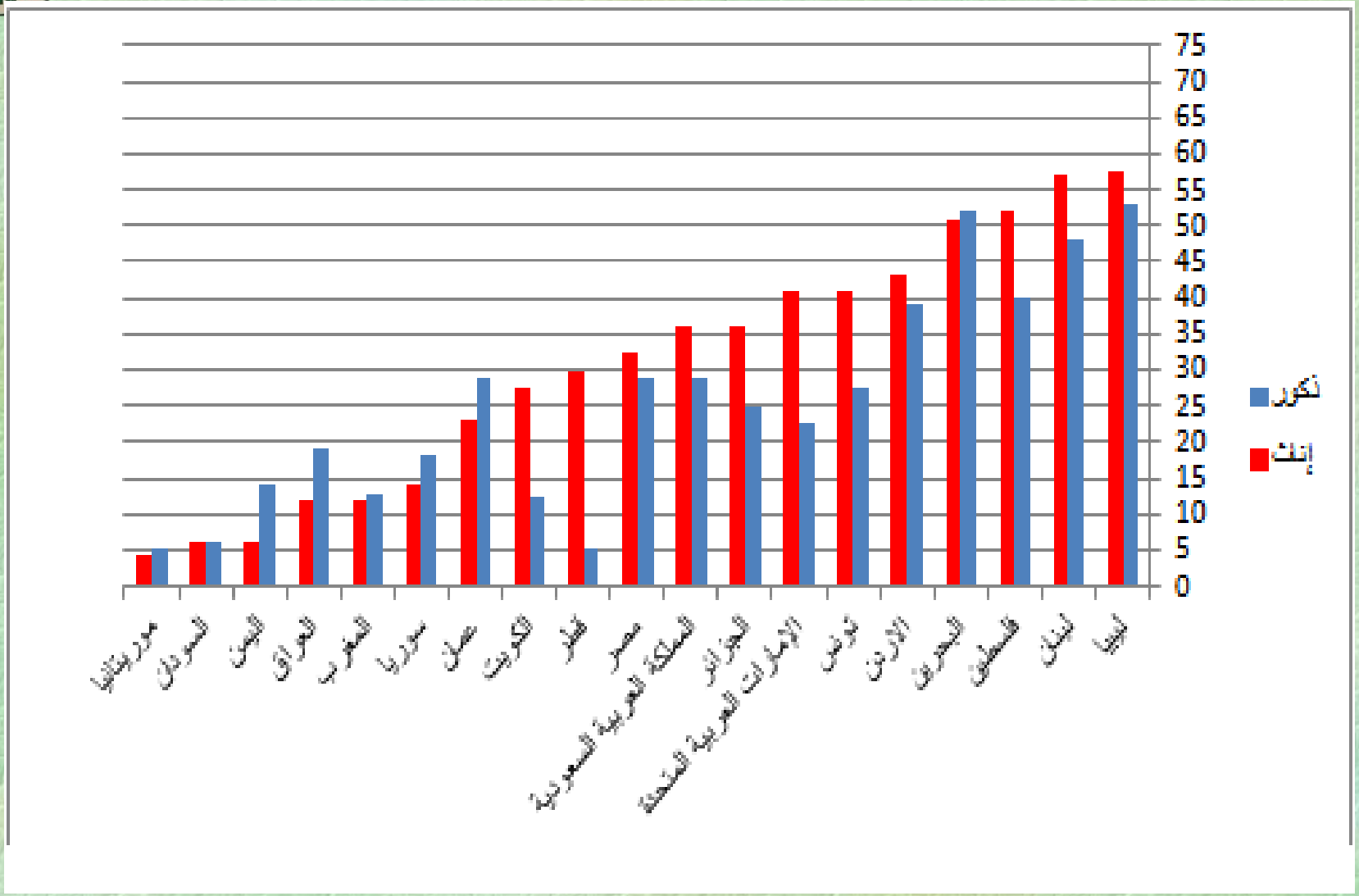

نشاط تدريبي رقم (3)

استنبط معي!!!

- ✓أبرز الأسباب المؤدية إلى تردي المنظومة التعليمية في البدان العربية؟

نشاط تدريبي رقم (4)

ناقش معي!!!

- ✓أبرز التحديات الأخرى في مجال تمكين الشباب.....!!

مؤشرات تمكين الشباب

مؤشرات تمكين الشباب

- تعتبر المؤشرات بمثابة كشف الحساب الذي يقدم ميزاناً لمدى التقدم أو الحرمان من مقومات تحقيق الأهداف الاستراتيجية الحقيقية لأي مجتمع وبما يتوافق مع خصوصياته بشكل مستمر ومستدام. وعلى الرغم من أن تلك المؤشرات تحظى حتى الآن باتفاق عام على تعريف محدد لها وذلك نظراً للتشابك العميق والتفاعل المتبادل بين مكوناتها وعناصرها، إلا أنه انطلاقاً من جوهر استخدامها فإنه يمكن تعريفها بأنها كل الإحصاءات والمقاييس والمتغيرات التي تستخدم في وصف وتقييم النظام الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وغيرها.

بعض المؤشرات المستخدمة في قياس تمكين الشباب

التمكين السياسي	التمكين الاقتصادي	التمكين الاجتماعي
✓ نسبة الشباب في المجالس المحلية ومراكز اتخاذ القرار. ✓ نسبة الشباب في الخدمة المدنية ✓ نسبة الشباب المسجلين في العملية الانتخابية. ✓ نسبة الشباب في مجالس النواب والأعيان. ✓ نسبة الشباب من لديه بطاقات انتخابية ✓ نسبة الشباب من هم أعضاء في أحزاب سياسية	✓ التغير في نسبة معدلات التوظيف. ✓ الفروق في المرتبات والأجور. ✓ النسبة المئوية للملكية. ✓ النسبة المئوية مصروفات على الصحة والتعليم. ✓ النسبة المئوية للفرص المتوفرة للشباب لتطوير قدراتهم التقنية.	✓ عدد الشباب في منظمات المجتمع المدني. ✓ مقارنة الشباب الذين في مواقع اتخاذ القرار بالعدد الكلي للأفراد. ✓ عدد الشباب في المشاريع والدوائر الرسمية وغير الرسمية. ✓ الحالة الزوجية وربطها بمتغيرات اقتصادية ومعيشية.

نماذج لبعض المؤشرات المستخدمة في مجال الكشف عن جهود تمكين الشباب

في المجال التعليمي

- ✓ معدلات الأمية بين الشباب.
- ✓ عدد الطلاب في مرحلة التعليم العالي و الجامعي خلال العام الجامعي.
- ✓ عدد الطلاب المبتعثين للخارج خلال العام الجامعي.
- ✓ معدلات الإنفاق على التعليم.
- ✓ مستوى التعليم وجودته.
- ✓ معدلات التحصيل العلمي.
- ✓ التوزيع النسبي حسب المؤهل الدراسي.

نموذج
معدلات الأمية للشباب العربي 2005

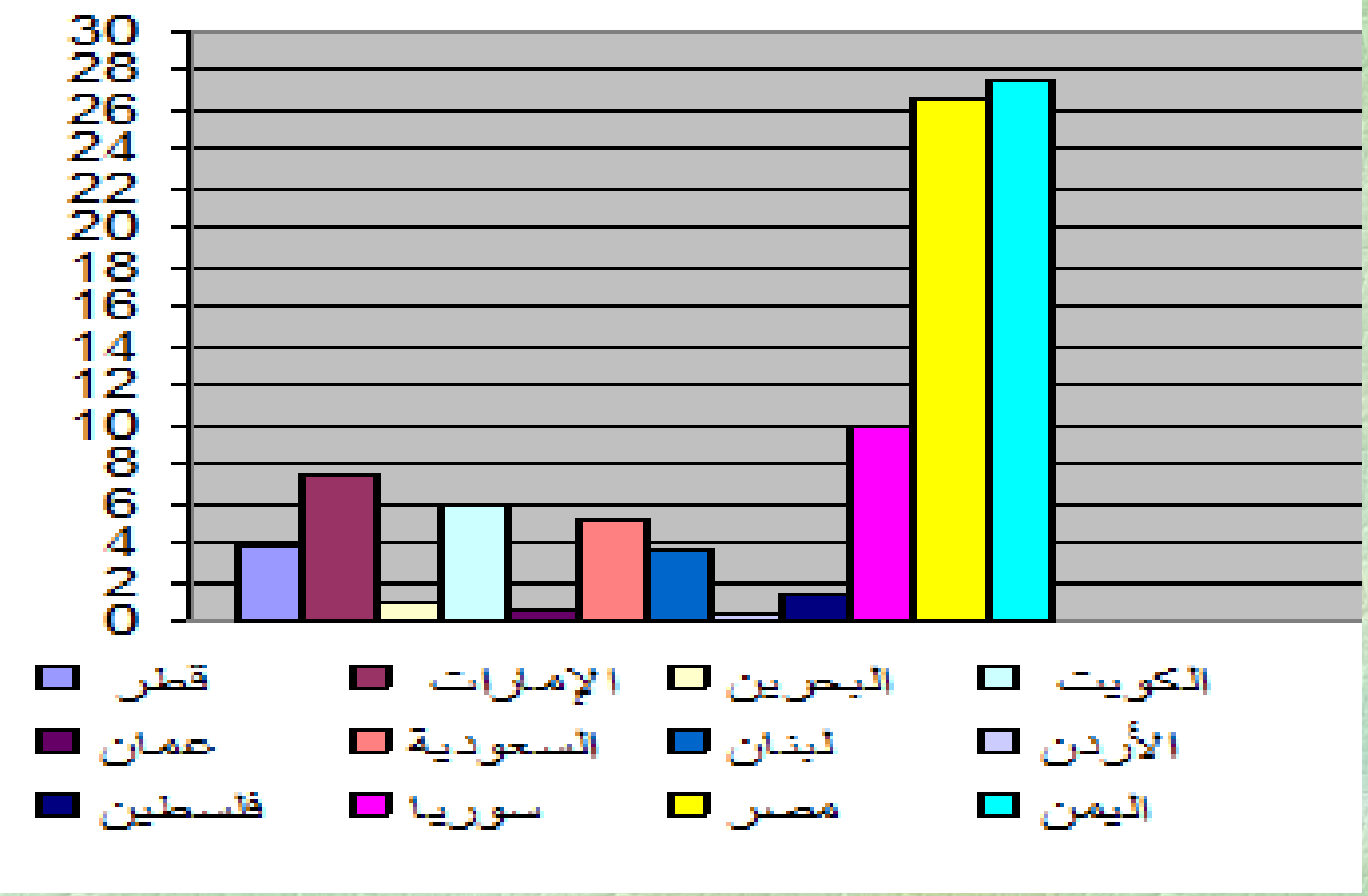

نموذج (1)

عدد الطلاب فى مرحلة التعليم العالي و الجامعي في الإمارات خلال العام الجامعي 2012/ 2013

	مواطن			غير مواطن			إجمالي
	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي	
تعليم خاص	19,652	14,619	34,271	19,840	22,798	42,638	76,909
تعليم حكومي	10,508	27,589	38,097	1,340	2,214	3,554	41,651
إجمالي	30,160	42,208	72,368	21,180	25,012	46,192	118,560

المصدر: بيانات المركز الوطني للإحصاء 2014.

نموذج (2)

توزيع عدد الطلاب الإماراتيين المبتعثين للخارج خلال العام الجامعي 2012/2013 وفقاً للمراحل التعليمية والنوع

الدرجة العلمية	عدد الذكور	عدد الإناث	العدد الإجمالي	نسبة الذكور من مجمل الطلاب في المرحلة التعليمية
دكتوراه	6	6	12	% 50
ماجيستير	39	23	62	% 63
بكالوريوس	371	87	458	% 81
الإجمالي	416	116	532	% 78

المصدر: بيانات المركز الوطني للإحصاء 2014م.

نموذج
الإنفاق على التعليم (قطر)

حصة الانفاق الحكومي على التعليم ارتفعت بقوة

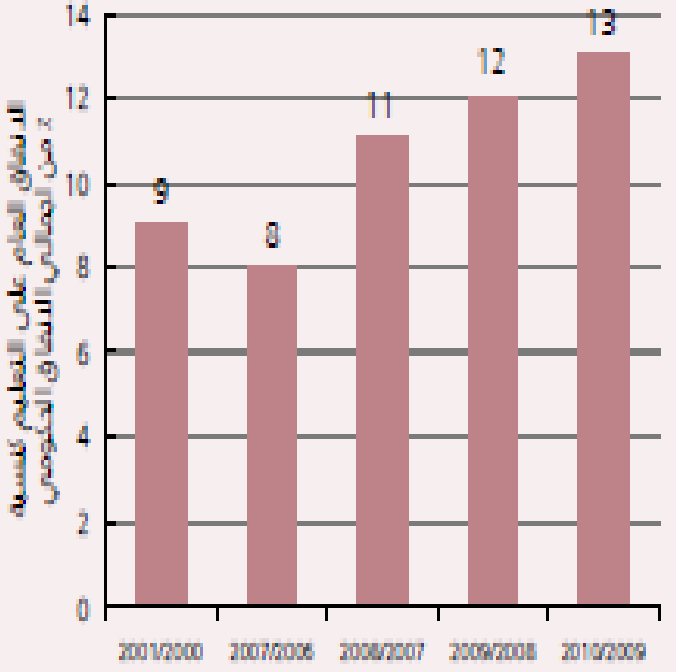

إنفاق قطر على التعليم بالمقارنة مع الناتج المحلي الاجمالي هو ادنى بقليل من المعدل في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

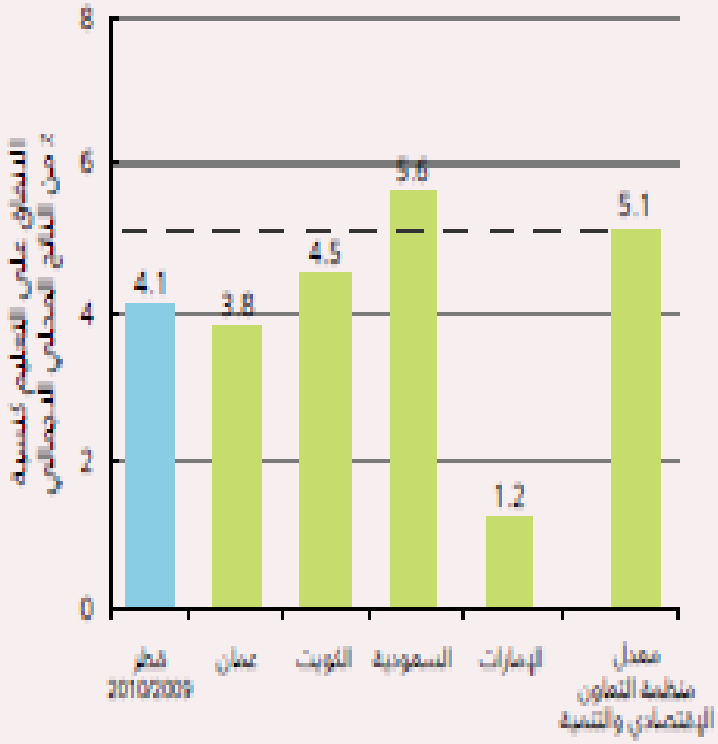

في مجال العمل

- ✓معدلات سوق العمل البطالة بين الشباب.
- ✓توزيع قوة العمل الشبابية في مختلف القطاعات.
- ✓معدلات مشاركة الشباب في قوة العمل.
- ✓أساليب إيجاد فرص العمل للشباب.
- ✓برامج التأهيل والتدريب للبطالة.
- ✓المجموعات المهنية (أصحاب مهن فنية، مدراء، قائمون بأعمال البيع، وغيرها).

نموذج

مؤشرات سوق العمل والبطالة في الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي (2012)

	حجم القوى العاملة	نسبة المشاركة في القوى العاملة (%)			نسبة التوظيف لعدد السكان (15 سنة وأكثر)	نسبة البطالة (15 سنة وأكثر) (%)			نسبة بطالة الشباب (15-24 سنة) (%)		
		الذكور	الإناث	المجموع	النسبة المئوية	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
البحرين	741,723	87	39	71	65	4.8	18	7.4	25.4	32.3	27.5
الكويت	1,662,315	83	43	68	67	1.6	1.2	1.5	10.7	6.1	9.2
عمان	1,595,244	82	29	64	58	6.9	14.7	8.1	18.1	30.6	20.6
قطر	1,541,663	96	51	87	86	0.2	3.8	0.6	0.5	10.4	1.7
السعودية	10,382,733	76	18	52*	49**	3.1	20.8	5.6	21.2	55.5	27.8
الإمارات	6,248,007	91	47	79	76	2.4	11.6	3.8	8.4	21.5	11

نموذج
توزيع قوة العمل الشبابية في مختلف القطاعات (قطر)

مستوى المهارة	القطاع				
	الحكومي	المؤسسات الحكومية	المختلط	الخاص	المجموع
			توزيع توظيف الشباب القطري		
عالي المهارة	29	51	61	52	36
ماهر	57	40	34	44	52
نصف ماهر	2	6	5	3	3
غير ماهر	12	3	0	1	9
المجموع	100	100	100	100	100
			توزيع توظيف الشباب غير القطري		
عالي المهارة	24	16	7	5	6
ماهر	38	46	45	13	15
نصف ماهر	6	16	40	55	52
غير ماهر	32	22	8	27	27
المجموع	100	100	100	100	100
			الحصة الإجمالية للشباب القطري من التوظيف		
عالي المهارة	73.8	77.1	68.3	7.8	35.8
ماهر	77.8	48.3	16.5	2.7	23.6
نصف ماهر	40.4	28.8	3.2	0.1	0.5
غير ماهر	48.3	13.6	1.3	0.0	3.0
المجموع	70.1	51.9	20.7	0.8	8.3

نموذج
أساليب إيجاد فرص عمل الشباب (قطر)

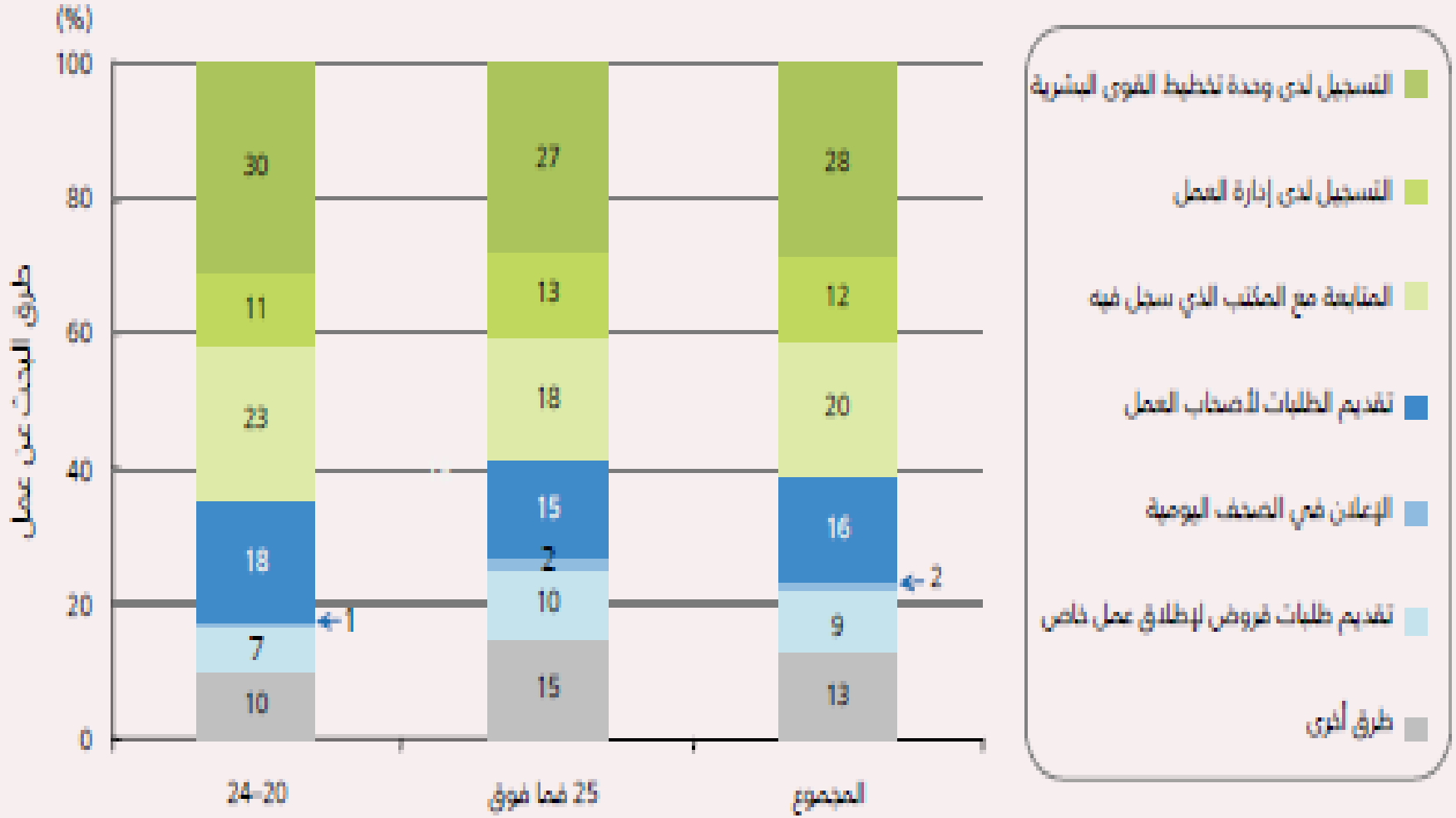

تطبيق عملي لقياس جهود تمكين
مؤشر بيئة سياسات التمكين (نموذجاً)

- كما أسلفنا سابقاً؛ بأن التمكين عملية تتسم بالواقعية، وذلك لارتباطها بالواقع الاجتماعي، فإنها لا تتوقف عند توافر الإرادة الحرة للأفراد أو الجماعات في إحداث التغيير من خلال تمكين أنفسهم من ذلك. لأن قدرة الجماعات والأفراد على التمكين تتحدد إيجاباً وسلباً بعناصر البيئة التي تنشط خلالها سياسات التمكين أو عمليات التمكين.
- وخلال ورشة العمل التي عقدت في مدينة "كتمندو" في نيبال عام 1997 تم قياس العناصر المكونة لبيئة سياسات التمكين لدى الدول المشاركة في ورشة العمل، وقد تحددت تلك العناصر على النحو التالي:

- ✓ الدعم السياسي.
- ✓ توافر سياسة وطنية.
- ✓ الهياكل التنظيمية.
- ✓ البيئة القانونية والتشريعية.
- ✓ توافر موارد لبرامج التمكين.
- ✓ مكونات ومحتوى البرامج.
- ✓ التقييم والبحوث.

- هذه العناصر - سالفة الذكر- تعد بمثابة عناصر حاكمة لعملية التمكين، والتي قد يؤدي غيابها أو غياب بعضها إلى تفريغ عملية التمكين من مضمونها. والجدير بالذكر أن هذا الاختبار قد أجري على سياسة الصحة الإنجابية كأحد متغيرات التمكين طبقاً لقرار الجمعية العام للأمم المتحدة عام 1995. وقد خصص لكل متغير من هذه المتغيرات عشرة نقاط لتقييم المستوى، لذلك كانت القيمة الإجمالية للمؤشر التجميعي لمقياس بيئة سياسات التمكين من 70 نقطة ، وقد جاءت النتيجة على النحو المبين في الشكل التالي.

مؤشر بيئة سياسات التمكين

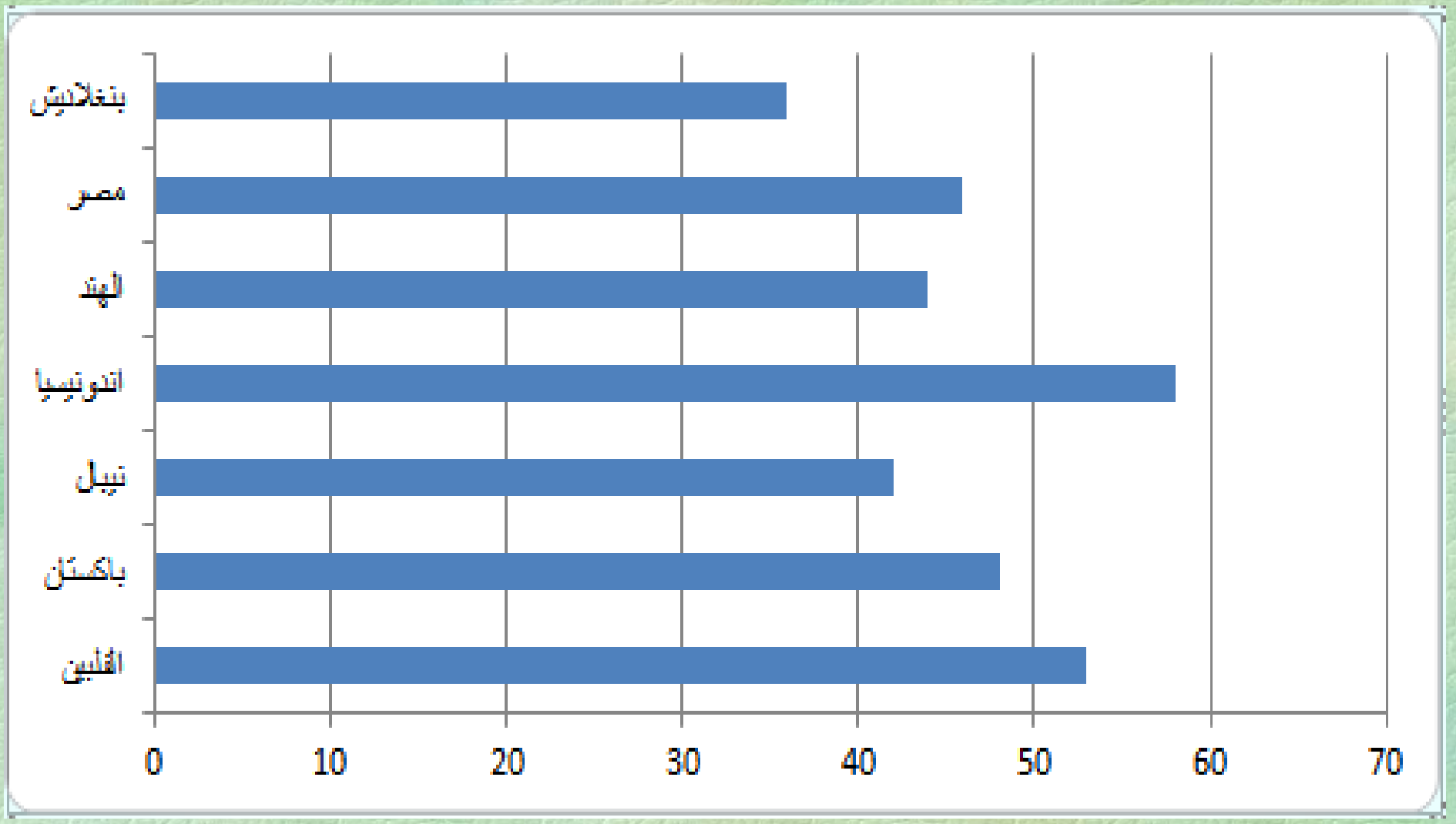

❖ يلاحظ من الشكل البياني السابق أن جميع البلدان موضع القياس لم تستكمل عناصر بيئة سياسات التمكين، ما الذي ينقص تلك الدول لتستكمل عناصر بيئة سياسات التمكين بشكل أكبر.

➢ بنغلاديش:

- ✓ تطوير الوعي بالنسبة للصحة الإنجابية.
- ✓ تطوير لمحة عن الاحتياجات المحددة للشباب على المستوى الوطني.
- ✓ تأسيس منتدى وطني للشباب يعبر عن القطاعات المختلفة.

- يلاحظ بأن بنغلاديش لا زالت تتعرف على واقع احتياجات الشباب، لكنها تعاني من مشكلات في مجال نشر وسائل الصحة الإنجابية، بسبب ضعف منظومة الوعي فيها. هذا التناول الهامشي لأولويات التمكين يؤكد على ضعف بيئة سياسات التمكين في بنغلاديش فهي الدولة الأخيرة في المقياس المبين بالشكل السابق.

مصر وباكستان:

- ✓ تحديد الاحتياجات التي تعبر عنها الجماعات المختلفة من الشباب، من خلال المشاركة.
- ✓ فتح قيود قنوات النقاش مع الشباب حول اهتماماتهم وبمشاركتهم.
- ✓ زيادة المعلومات والمعرفة لدى المسئولين عن إدارة السياسات والبرامج التنفيذية.

- لم تتطرق عناصر خطة كل من مصر وباكستان إلا إلى المشاركة مع الاعتراف بوجود قيود على حرية الحوار والنقاش مع الشباب، ولم يتم طرح قضية محددة من أولويات التمكين العشرة - التي سيتم مناقشتها لاحقاً- كالتعليم، والتوظيف، والفقر والجوع، والصحة، وغيرها.

الهند:

- ✓ زيادة إتاحة المعلومات الدقيقة عن الشباب.
- ✓ تحسين وصول الشباب إلى الخدمات التي تعبر عن احتياجاتهم.
- ✓ دعم نماذج الخدمات الجديدة في المجتمعات المحلية.

- خطة التمكين الهندية لم تتعامل مع الشباب بصفتهم كيان قادر على التعبير عن مصالحة واكتفت بأن تقوم الحكومة بإتاحة الخدمات لهم.

اندونيسيا:

- ✓ تحسين تعليم الصحة الإنجابية والمعلومات على المستوى الوطني من خلال إستراتيجية وطنية.
- ✓ إتاحة التعليم والمعلومات والرعاية للسكان من 6 سنوات حتى 24 سنة بالوسائل المناسبة لأعمارهم وخبراتهم.
- ✓ إتاحة فرص تنمية المهارات والتدريب الحرفي من أجل إعداد الشباب من سن 15 حتى 24 سنه للاعتماد على أنفسهم، وتطوير إنتاجيتهم، وفتح مشاريع للأعمال.

- الخطة الإندونيسية كما يتضح تتعامل مع العديد من أولويات التمكين مثل الصحة الإنجابية، والتعليم، ومكافحة الفقر، وإتاحة فرص العمل. لكنه غاب عنها أهم أولويات تمكين الشباب وهو المشاركة والقيادة. إن اتساع مجال تناول أولويات التمكين ينسجم مع كون اندونيسيا هي الدولة صاحبة القيمة الأعلى على مؤشر بيئة سياسات التمكين. كما وضحها الشكل السابق.

نيبال:

- ✓ زيادة التعليم المدرسي خاصة بالنسبة للفتيات أقل من 15 سنة.
- ✓ تطوير السياسات الخاصة بالتوظيف والقوى العاملة.
- ✓ إتاحة استشارات الصحة الجنسية والإنجابية.

- رغم اهتمام نيبال بكل من الصحة الإنجابية والتعليم والتوظيف إلا أن خطتها تبدو شديدة التحفظ في مجال تعليم الفتيات، لأنها تقتصر على الحق في تعليمهن حتى سن 15 سنة فقط.كما لا تقدم في مجال الصحة الإنجابية أكثر من الاستشارات. ولم تضع تصور محدد لتطوير فرص التوظيف. كما جاء واضحاً في الحالة الاندونيسية. هذا التناول السطحي لأولويات التمكين يؤكده تدني قيمة مقياس بيئة التمكين في نيبال بحسب الشكل السابق.

الفلبين:

- ✓ توفير المعلومات وتقديم الخدمات للشباب في عمر 15 - 24 سنة.
- ✓ توفير برامج التعليم الرسمي وغير الرسمي للحياة الأسرية.
- ✓ تطوير مقاربات ومداخل شاملة لتمكين وتنمية الشباب.

- خطة الفلبين لم تقدم تفاصيل محددة يمكن الاستناد عليها، ولكنها على أية حال تبنت مقاربات ومداخل شمولية وتكاملية لقضايا الشباب. كما أن الاعتماد على برامج التعليم الرسمي وغير الرسمي، يعني وجود دور لمنظمات المجتمع المدني في تنفيذ الخطة.

لمزيـد من التفاصيل حول مؤشرات تمكين الشباب

سيتم التركيز على هذا المحور بشكل (عملي/ تطبيقي) في المحاضرات الخاصة

بـ "تطبيقات عملية حول احتساب وتحليل مؤشرات تمكين الشباب"

سياسات ومجالات تمكين الشباب
(حالة دراسية)

سياسات ومجالات تمكين الشباب
(حالة دراسية)

يمكن تعريف مفهوم السياسات العامة على النحو التالي:

- ✓ مجموعة من الخطط والبرامج والأنشطة التي تستهدف مقابلة حاجات ومشكلات الإنسان، وضمان نوعية حياة كريمة له، وتنميته لإيجاد الشخصية التنموية الفاعلة في المجتمع.
- ✓ توجيه برامج العمل وفق الإطار الذي يضمن مستوى المعيشة المرغوب فيه لأفراد المجتمع.
- ✓ هي برامج ونشاطات المجتمعية، تهدف إلى تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية في آن واحد، وهي ترتبط بمجموعة الخدمات الحياتية لأفراد المجتمع ، وتحدد مجالات العمل في المجتمع.

ما أبرز سياسات ومجالات تمكين الشباب؟

سياسات تمكين الشباب على المستوى التعليمي			
تقديم دروس تقوية لزيادة تعليم الشباب في مراحل التعليم المختلفة.	العمل على تنمية مهارات الحاسوب ووسائط المعرفة للشاب.	إكساب الشباب مهارات البحث العلمي وحل المشكلات.	تنمية مهارات التعلم الذاتي لدى الشباب.
تطوير القدرات العلمية لدى الشباب.	إطلاع الشباب على أهم مشكلاتها التعليمية وسبل حلولها.	العمل على التطوير العلمي للحالات الخاصة من الشباب.	العمل على تقليص تسرب الشباب من التعليم.
تسهيل حصول الشباب على المنح والبعثات الخارجية.	العمل على توجيه الشباب نحو التخصصات العلمية والمهنية.	تدعيم حقوق الشباب التعليمية في المجتمع.	الاهتمام بمحو الأمية لدى الشباب.
تشجيع الشباب على اقتحام فروع معرفية جديدة.	توفير مرافق تعليمية نوعية للشباب بحسب متطلبات العصر الجديد.	العمل على زيادة الوعي الديني، والإيجابي، القيمي لدى الشباب.	توفر مكتبات لزيادة معرفة الشباب في الجوانب العلمية المختلفة.

سياسات تمكين الشباب على المستوى السياسي

تشجيع الشباب على ممارسة العمل السياسي.	تأهيل الشباب مهنياً لشغل مناصب برلمانية.	تدعيم تمثيل الشباب في المناصب الحكومية العليا (السلطة التنفيذية).	تدعيم مشاركة الشباب في هياكل الأحزاب السياسية والحركات الوطنية.
العمل على زيادة المقاعد التي يشغلها الشباب في المجالس المحلية والبلديات.	تشجيع مشاركة الشباب في الانتخابات التشريعية (التصويت ، والترشح).	تشجيع الشباب على التمسك بحقهم في الترشيح والترشح للمناصب السياسية والإدارية على أساس الكفاءة.	تدعيم مشاركة الشباب في مواقع صنع القرار السياسي.
مساندة وتدعيم مشاركة الشباب في الحياة العامة.	إبراز النماذج الشبابية الناجحة.	إبراز وترويج ودعم حقوق ومطالب الشباب السياسية.	المساهمة في تحقيق المساواة السياسية وحرية الاختيار.
توعية الشباب بواجباتهم السياسية في المجتمع.	العمل على التنوير القانوني في مجال المطالبة بالحقوق.	تبصير الشباب بمواطن الفساد والمحسوبية.	توعية الشباب بقضايا المجتمع.
تشجيع مشاركة الشباب في منظمات المجتمع المدني، والجمعيات الأهلية، والنقابات، والاتحادات، وغيرها.			

سياسات تمكين الشباب على المستوى الاجتماعي

إكساب الشباب مهارات إدارية في مجال الأسرة (الإدارة الأسرية).	إكساب الشباب جملة من المهارات الحياتية.	إكساب الشباب مهارات إدارة الذات والتخطيط للمستقبل.	تحسين مستوى شعور الشباب بذاتهم واحترامهم لأنفسهم
زيادة حرية الشباب في اختيار مهنتهم وعملهم.	تنمية مفهوم الإيجابية والشراكة الزوجية لدى الشباب.	زيادة وعي الشباب بحقوقها الزوجية	تدعيم مشاركة الشباب في اتخاذ وصنع القرارات داخل الأسرة
تدريب الشباب على أساليب التنشئة الاجتماعية الصحيحة والسليمة.	توعية الشباب بمفهوم الأسرة ومقومتها والأدوار المناطة بهم.	تعليم الشباب الضوابط الاجتماعية العامة.	إكساب الشباب مهارات الاندماج الإيجابي في المجتمع والتكيف البنّاء.
تعزيز أدوار الشباب في خدمة المجتمع والعمل التطوعي.	توعية الشباب بموقعهم في التشريعات والقوانين الوطنية.	توعية الشباب بالمشكلات الاجتماعية (مخاطر التكنولوجيا، سلوكيات سلبية في المجال الأمني).	توعية الشباب بالأنماط السلبية في الثقافة المجتمعية.
المساهمة في القضاء على كافة أشكال التميز ضد الشباب.	المساهمة في تحسين صورة الشباب في الإعلام.	تدعيم مشاركة الشباب في الأجهزة الأمنية.	المساهمة في نشر الوعي حول الظواهر الاجتماعية (مثل العنف، المخدرات، التطرف).

خبرات تمكين الشباب من خلال الوثائق الدولية
(سياسات تمكين الشباب)

إعلان براجا:

- جاء إعلان براجا في نهاية أعمال منتدى الأمم المتحدة لشباب العالم في مدينة براجا بالبرتغال في عام 1998، وقد تبنى المنتدى بوضوح مفهوم تمكين الشباب، ودعى لوضع الاستراتيجيات لتمكين الشباب في التنمية البشرية، لقد عكس المنتدى معاناة الشباب نتيجة الأزمات المالية وتفاقم الديون الخارجية، ومن الآثار المباشرة لسياسات التكيف الهيكلي التي تؤدي لتخفيض الإنفاق الحكومي على الخدمات البشرية. كذلك أشار المنتدى إلى التدهور المستمر في النظم التعليمية وصعوبة الوصول إلى الخدمات الصحية، وتزايد معدلات البطالة بين الشباب.
- كانت خطة عمل براجا للشباب هي أهم ما خرج عن المنتدى على الرغم من التوصيات الهامة التي طرحت. وكان أبرز ما ورد في خطة عمل براجا ما يلي:

- ✓ أن يعترف بالشباب كأطراف فاعلة في مجتمع اليوم، لهم مصلحة مباشرة في عملية التنمية، وليس بوصفهم مجرد قادة للمستقبل.
- ✓ مشاركة الشباب والشابات على قدم المساواة بدون تمييز على أساس النوع.
- ✓ أن يعترف بأن تحقيق العدالة بين الأجيال الحاضرة والمقبلة، قاعدة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة. لذا، ينبغي أن يشارك الشباب في القرارات التي تتخذ اليوم بشأن موارد الغد.
- ✓ أن يشارك الشباب في صنع القرار السياسي على جميع الصعد، ويجب تمكين الشباب من تنظيم أنفسهم في منظمات شبابية غير حكومية، واتحادات طلابية، ونقابات، وأحزاب سياسية. كما ينبغي أن يشاركوا في إنشاء وسائط الإعلام الجماهيري، حتى تكون مشاركتهم كاملة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- ✓ أن لا تعامل قضايا الشباب بصورة منعزلة، بل تدمج في صلب جميع عمليات تقرير السياسات.

- كما أوصى المنتدى بوضع سياسات متكاملة ومشتركة بين جميع القطاعات للشباب، وأولى عناية خاصة للشباب المعاقين، ودعى إلى دعمهم وتحقيق تكافوء الفرص أمامهم، وكذلك أوصى المنتدى بوضع ميثاق لحقوق الشباب، وتعيين مقراراً خاصاً لحقوق الشباب في الأممم المتحدة.

مؤتمر لشبونة عام 1998:

- يعتبر مؤتمر لشبونة من أهم المؤتمرات العالمية لتمكين الشباب، حيث أرسى اللبنة الحقيقة لعملية تمكين الشباب، وكان أبرز ما تقدم به هذا المؤتمر هو طرح السياسات الوطنية للشباب؛ بمعنى أنه وضع المبادئ والتطلعات في إطار قابل للتطبيق العملي. وكانت أهم محددات هذه السياسات الوطنية ما يلي:

✓ أن تكفل السياسات الوطنية للشباب، سواء من ناحية وضع السياسات أو تنفيذها أو متابعتها بأعلى مستويات الالتزام السياسي.

✓ طرح حد زمني لوضع السياسات الوطنية للشباب وبرامجها التنفيذية، وقد تم تحديد عام 2000 لإنجاز ذلك، أي أن المؤتمر لم يترك مدى زمني أكثر من عامين للدول حتى تضع سياساتها موضع التطبيق.

✓ مشاركة الشباب في وضع أولويات السياسات وفي التنفيذ.

حدد محتويات السياسات الوطنية بما يلي:

- تحسين المستويات المعيشية للشباب.
- تطوير بناء القدرات بتمكين الشبكات الشبابية الرسمية وغير الرسمية.
- وضع أهداف محددة زمنياً ومؤشرات لقياس مستوى الإنجاز، حتى يكون هناك أساس مشترك للقياس والمقارنة.
- دمج سياسات الشباب في خطط التنمية والسياسات الوطنية العامة.

كانت هذه هي أهم الأسس التي وضعها المؤتمر لوضع السياسات الشبابية، وفي نفس الوقت تم وضع مجموعة من المبادئ الحاكمة للعمل الشبابي تتلخص في الآتي:

- ✓ كفالة وتشجيع المشاركة الشبابية في المجالات المجتمعية وفي عمليات صنع القرار.
- ✓ حق الشباب في التنمية، وتشجيعهم على إدراك مفاهيم والتزامات التنمية المستدامة.
- ✓ تعزيز دور الشباب ومنظماتهم في بناء السلم العالمي.
- ✓ النهوض بالتعليم من جميع جوانبه، وتمتع الشباب والشابات بالفرص المتساوية في التعليم.

- ✓ العمل على تحقيق هدف العمالة الكاملة، ومكافحة التمييز ضد الإناث في سوق العمل وكافة صور التمييز الأخرى.
- ✓ التنمية الصحية المتكافئة للشباب والشابات، ووقايتهم من الأمراض والاهتمام بالمشاكل الصحية الخاصة بهم والتوعية ضد التدخين، واستهلاك الخمور، وكفالة الحماية للشباب من العنف والاستغلال الجنسي.
- ✓ الاعتراف بأن مشكلة المخدرات قد أصبحت مشكلة عالمية، والعمل على وضع الاستراتيجيات الهادفة إلى منع إساءة تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها، وتقوية التعاون الدولي في هذا الصدد.

- يمكن القول بأن مؤتمر لشبونة قد وضع أسس هامة وعملية للعمل الشبابي. كما وضع الحكومات أمام مسؤولياتها نحو الشباب، خاصة وأن هذه السياسات أو المقررات قد خرجت من مجموعة وزراء الشباب المشاركين في المؤتمر، مما يعطي هذه السياسات أو المقررات قوتها وإلزاميتها، لأن الوزراء في هذا المؤتمر يمثلون حكوماتهم.

كيف ترسم سياسات تمكين الشباب؟

الخطوات العشر المكونة للسياسة الوطنية للشباب، الصادرة عن وحدة الشباب التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة

إعلان دكار، إستراتيجية تمكين الشباب:

خرج إعلان دكار عن المنتدى العالمي الرابع لشباب العالم الذي استضافته حكومة السنغال في عام 2001، لذلك فإن إعلان دكار يستند إلى الخبرة المتراكمة لمنتديات الشباب العالمية، ومن أبرز ملامح تلك الإستراتيجية التي تضمنها إعلان دكار الآتي:

- ✓ الاهتمام في مجالات التعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ✓ العناية بمسألة التوظيف ومكافحة البطالة.
- ✓ دور محوري جديد للشباب في قطاعات الصحة والسكان.
- ✓ محاربة الجوع والفقر والديون.
- ✓ مشاركة الشباب في بناء القدرات الخاصة بالتنمية المستدامة.
- ✓ إعطاء الشباب فرصة للمساهمة في مسيرة التكامل والتقدم الاجتماعي.
- ✓ نشر ثقافة السلام في أوساط الشباب.
- ✓ تعزيز سياسة وحقوق الشباب والمشاركة.
- ✓ تعزيز المساواة بين الشباب والشابات.
- ✓ تأسيس مختلف البرامج التي تشغل أوقات فراغ الشباب.
- ✓ وضع آليات تطبيق متابعة لسياسات وبرامج تمكين الشباب.

أولويات تمكين الشباب، الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2003

- التعليم
- التوظيف
- الجوع والفقر
- الصحة
- البيئة
- انحراف الأحداث
- أنشطة وقت الفراغ
- محارب التمييز ضد الإناث
- المشاركة في صنع القرار
- محاربة المظاهر السلبية للعولمة
- وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- مكافحة (الإيدز)
- الشباب والنزاعات المسلحة
- العلاقات بين الأجيال
- مكافحة المخدرات

➢إعلان مراكش، بداية المواجهة العالمية حول قضايا الشباب:

- صدر إعلان مراكش في عام 2006 عن المنتدى المدني الأورومتوسطي، وقد تعرض المنتدى لمناقشة قضية هجرة العمالة في البلدان الواقعة جنوب البحر المتوسط وشماله، وهذه الهجرة تضم الشباب بصفة أساسية، وفي مواجهة صور التعسف في التعامل مع هؤلاء الشباب، وعدم وضوح قواعد محددة للهجرة، مما يمثل إهداراً لفرص تمكين الشباب القادم من الجنوب، فقد آثار إعلان مراكش مخاوف الجنوب واعتراضاته على هذه السياسات المهددة للشباب المهاجر في النقاط التالية:

- ✓ التنقل هو حق أساسي لكل الأشخاص في المنطقة الأورومتوسطية.
- ✓ يجب ضمان احترام الكرامة الإنسانية وحماية حقوق الإنسان من خلال إقرار الاتفاقية الدولية بشأن حقوق العمال المهاجرين، وضمان حماية اللاجئين وطالبي اللجوء.
- ✓ يجب إعادة التأكيد على مبدأ "حظر الطرد أو الرد" وحق طالب اللجوء واحترامها بالكامل.
- ✓ المطالبة بوضع حد للشروط المتعلقة بسياسات الهجرة بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط، وكذلك وضع حد للمراقبة الخارجية للحدود.
- ✓ الحاجة لالتزام الدول المتطورة الشديد بتقديم المساعدات التنموية وتحقيق الأهداف الإنمائية لمختلف الدول.
- ✓ ينبغي أن لا تؤدي سياسات الاتحاد الأوروبي للهجرة الطوعية إلى "هجرة الأدمغة" من مجتمعات الجنوب.

- بذلك قدم، إعلان مراكش الدليل على أن تمكين الشباب قضية لا يمكن أن يكتب لها النجاح إلا في ظل تفهم عالمي لحقوق الشباب واحترام حقوق الإنسان.

نشاط تدريبي رقم (5)

لنفكر معاً !!!

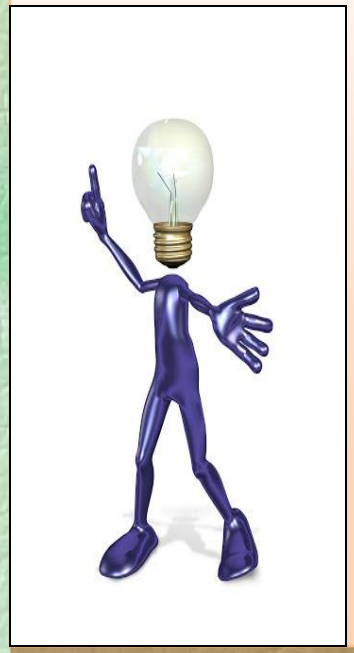

- ✓في إمكانية إطلاق مبادرة لتمكين الشباب العربي في ظل الأوضاع الراهنة. لما لا